

على معنى ان يحرك فيها بسند او على قول في المصدر وهو الاقرب هنا
 وجه التسمية تبعية ويعرف منه وجه تسميتها بالاصلية وانما لم يوسى
 الالمان وجه التسمية الاصلية لعدم وجه تسمية التبعية وجود
 وانما توفى الاعدام بملكاتها ويمكن ان يجعل قوله جريا بها وجرها
 لهما اما الثاني فظن واما الاول فلان المصدر ومنقول معنى
 الحرف اسم جنسي فيكون الاستعارة في اللفظ المذكور هو قفا على
 استعارة بعض اسم الجنس فيكون بعض استعارة اسم الجنس
 اصلا بمعنى ما يتبع عليه استعارته نعم لا يوجد وجه التسمية
 ح في جميع افراد المسمى ولا يجب افراد المسمى ولا يجب ذلك
 بل يكفي وجوده في بعضها ووجه الجريان المذكوران الاستعارة بتعدد
 التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه التشبه او
 يكون متشركا بالمشبه في وجه التشبه وانما تفصيل الموضوعية
 الامور المتفرقة الشائعة كقولك جسم ابيض وبياض صاف
 دون معاني الافعال والصفات المشتقة عنها لكونها محددة
 غير متفرقة بواسطة دخول الزمان فيها وعروضها لها دون معاني
 الحروف وهو ظن لنا قالوا وفيه نظر لانه منقوض بالصفة المشبهة
 وما يشق على منبها من الافعال لان الزمان داخل في مفهوماتها
 او عارض لها مع انه فيها معنى الثبوت وايضا المصدر يعرض له
 الزمان ايضا وكذا متعلق معنى الحرف فيلزم ان يكون متجدا واد لا يتصف
 بوجه التشبه او يكون متشركا بالمشبه في وجه التشبه وايضا لا يمكن تجدد
 لا يتصف بصفة كيف وهو منصف بالجدد واعترض عليه ايضا بان

هنا

هذا الدليل غير متساو ولا كاسماء الزمان والمكان والآلة لانها
 تفصيل للموضوعية بخم مقام واسع ومجلس ضيق ومنبت طيب
 وغير ذلك وقد يقال ان المقصود الاعم من الصفات واسم
 الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لانفس الذات
 وهو قفا فاذا كان المستعار صفة واسم الزمان مثلا يشق
 ان يعبره التشبيه ففيها المقصود الاعم اذ لو لم يقصد ذلك
 لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات ويكون الاستعارة
 في جميعها تبعية فليتمامل في هذا الكلام فاذ جعل اليرادات
 اولى الافهام والمراد بمشغلق معنى الحرف ما يعبر به عند اى عن
 معنى الحرف من المعاني المطلقة بيان لما كان الاستدلال في من وجوده
 وفيه رد على الخطيب حيث جعل في التلخيص متعلقا بمعنى الحرف
 مدحولا كالجو وفيه زيد في نعمة وانكر التبعية السكائي ووجهها
 الى الاستعارة للكناية بمعنى ان التقسيم المذكور عند العوم ولا يسلمه
 السكائي لانه انكر التبعية اه واستصرف ردها اليها والجواب
 عنه في الفريدة الثانية من العقد الثاني فان نظرية الفريدة
 الثالثة ذهب السكائي الى انه ان كان المستعار لرقم
 آخر للاستعارة مخصوص بالسكائي باعتبار قسم الثاني
 ولا يسلمه الجمهور بهذا الاعتبار محققا حقا او مطلقا الى
 موجود في حسي او عقل من حسن اذا ثبت او معلوما متيقنا
 بعقل بواسطة حسي او بلا واسطة من حقائق الشئ اذ
 كملت منه عايقين ففقد مسامحة لان المستعار تصور ولا يتعلق